مجلة التمكين الاجتماعي
المجلد 04 / العـدد 03 / سبتمبر 2022 / ص ص 58 - 69

Journal home page: https://sej-lagh.com
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/644

ترقية القطاع السياحي كبديل إقتصادي للمحروقات-دراسة حالة الجزائر-

Enhancing the Tourism Sector as a Viable Economic Alternative to Hydrocarbons -Case Study of Algeria-

نـور محمد لمين

Nour Mohammed Lamine

جامعة جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)، البريد الالكتروني: mohammedlanine.nour@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/02 تاريخ القبول: 2022/09/23 تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

تعتبر السياحة نشاط مهم جدا وله أهمية كبيرة في الإقتصاد الجزائري، حيث تدعم السياحة الدخل القومي وتوفر العملة الأجنبية وتساهم في حل مشكلة البطالة، لذا فإن البحث عن إقتصاد بديل هو ما تصبو إليه الحكومات المتتالية في الجزائر، والسياحة هي أحد البدائل التي يعول عليها نظرا للإمكانيات الطبيعية والبنى التحية الموجودة. وفي ضل المعطيات الإقتصادية الدولية الراهنة، ومن منطلق ترشيد وإعادة توجيه سياسة الحكومة نحو تشجيع الإستثمار في قطاع السياحة غداة إنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى أدنى مستوياتها بداية من سنة 2014، أعطت الجزائر الأولوية في أجندتها الإقتصادية لقطاعات إستراتيجية من بينها السياحة بغية خلق مورد إقتصادي بديل لقطاع المحروقات، لكن الواقع يؤكد أن مردودية الإستثمار في القطاع السياحي تكون طويلة المدى. كما أن الأزمة الإقتصادية التي تمر بها البلاد خلقت نوعا من الوعي لدى المسؤولين والفاعلين الإقتصاديين للتفكير في تدابير جديدة كفيلة بمجابهة الأزمة، ورغم سياسة التقشف وقرار تخفيض الإنفاق الحكومي بسبب تراجع عائدات البلاد من العملة الصعبة الناتج أغلبه عن صادرات المحروقات، فقد أبقت الحكومة على كل البرامج المسجلة لفائدة الوزارة المكلفة بالسياحة.

كلمات مفتاحية: *قطاع السياحة، بديل إقتصادي، مشروع سياحي، قطاع المحروقات.*

ABSTRACT:

Tourism is a very important activity and has great importance in the Algerian economy, where tourism supports national income, provides foreign currency, and contributes to solving the problem of unemployment. So successive governments in Algeria aspire to find an alternative economy, and tourism is one of the reliable alternatives due to the possibilities Natural and existing infrastructure, in light of current international economic data. In the spirit of rationalizing and reorienting the government's policy toward encouraging investment in the tourism sector in the aftermath of the collapse of oil prices in global markets to their lowest levels beginning in 2014. Algeria has prioritized strategic sectors, including tourism, in order to create an alternative economic resource for the hydrocarbon sector, but reality confirms that the return on investment in the tourism sector is long-term.

The country's economic crisis has created a kind of awareness among officials and economic actors to think of new measures to confront the crisis, and despite the austerity policy and the decision to reduce government spending due to a decline in the country's hard currency revenues, primarily from hydrocarbon exports, the government has maintained all registered programs for the benefit of the Tourism Ministry.

Keywords: *Tourism, tourism components, natural tourism components, Hydrocarbons sector.*

- المؤلف المرسل: نور محمد لمين، البريد الالكتروني: mohammedlanine.nour@univ-tlemcen.dz

1- مقدمة:

أصبح القطاع السياحي من أهم النشاطات الإقتصادية التي تعول عليها الدولة الجزائرية للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، من خلال إعتماد السياحة كأحد البدائل الإقتصادية لقطاع المحروقات من خلال إحلال عائدات النشاط السياحي محل الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة، وكذا المساهمة في جلب العملة الصعبة قصد المحافظة على التوازنات العامة لإحتياطات الصرف في البلاد، خاصة بعد التدهور الملحوظ في أسعار البترول والغاز في الأسواق العالمية بداية من سنة 2014 إلى غاية منتصف سنة 2021، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى الدخول في أزمة إقتصادية خانقة عطلت أسس التنمية الإقتصادية والإجتماعية بسبب ندرة المصادر التمويلية للبرامج الإنمائية الوطنية والمحلية، وبالنظر لما تسخر به الجزائر من مقومات سياحية متنوعة عبر كامل التراب الوطني وتوفرها على بنية تحية سياحية معتبرة، كان لزاما على المكلفين بالتنمية في الجزائر تفعيل هاته المقومات وإدماجها ضمن الجهود الرامية لتنشيط التنمية الإقتصادية في إطار تحسين المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والرفع من مستويات الدخل الوطني.

التنمية السياحية هي مجمل ما تحققه البرامج المسطرة بهدف الرفع من القدرات الاستيعابية وآليات عمل المنشئات السياحية والفاعلين الإقتصاديين في المجال، وكذا العمل على إرضاء السائح المحلي والسائح الأجنبي بالأداء الفعال في الخدمة السياحية. وإنطلاقا مما سبق، وفي ظل التوجه نحو حتمية تفعيل جميع القطاعات الإقتصادية في الجزائر للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع المصادر التمويلية للميزانية العامة للدولة، تبرز معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها وفق التساؤل الآتي:

ما هي الجهود المبذولة كي يكون القطاع السياحي بديلا إقتصاديا لقطاع المحروقات في الجزائر؟ وما مدى مساهمته في تحقيق ذلك؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة ومحاولة للوصول إلى الأهداف المسطرة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- توجد في الجزائر مقومات طبيعية ومنشئات معتبرة يمكنها تنشيط الواقع السياحي في حال ما إذا وضعت الجهود المبذولة والموارد البشرية الفاعلة للقطاع في إطارها الصحيح ضمن إستراتيجيات تنموية فعالة.
- القطاع السياحي هو البديل الإقتصادي الثاني للمحروقات في الجزائر بعد القطاع الفلاحي.
- مردودية تنمية السياحة في الجزائر من قبل الحكومات المتعاقبة لم تحقق جميع الأهداف المسطرة بالرغم من كل الجهود المعتبرة التي بذلت ضمن مخصصات ميزانية التجهيز والإستثمار وكذا التحفيزات والإمتيازات الضريبية للمساهمة في تفعيل القطاع السياحي في الرفع من مستويات الدخل القومي.

2. المنهجية والأدوات المستعملة:

تتم الدراسة بالإعتماد على المنهج الوصفي كتقديم عام للواقع السياحي في الجزائر مع عرض عام للمقومات الطبيعية، المادية، والبشرية للقطاع، والإشارة إلى أهم السياسات الوطنية والبرامج المسطرة لتطوير القطاع السياحي وتفعيلها كأحد أهم البدائل الإقتصادية لقطاع المحروقات في ضل التقلبات المتكررة في عائدات الجباية البترولية، كما نعتمد كذلك على المنهج التحليلي لتحليل أهم المعطيات الإحصائية وكذا تحليل النتائج المتوصل إليها خلال الأطوار النظرية للدراسة.

3. أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في تشخيص واقع القطاع السياحي، وإبراز أهم مقوماته الأساسية التي يمكن الإعتماد عليها للإقلاع بإقتصاديات السياحة في الجزائر وإعتمادها مصدرا تمويليا مهما لتمويل المالية العمومية بالعملة الوطنية، ولضمان تنوع في العملات الأجنبية بهدف الوصول إلى التوازنات المثلى لميزان المدفوعات مع تحقيق إحتياطات صرف من العملة الصعبة.

4.مفاهيم الدراسة:

1.4. التنمية السياحية ومؤهلاتها في الجزائر.

يلقى قطاع السياحة في الجزائر مكانة مهمة جدا ضمن قطاع الخدمات، لما يحققه من عائدات على الناتج المحلي الإجمالي، وما يجلبه من عملات صعبة وتوفير فرص العمل، بالإضافة إلى أن تنمية السياحة تساهم في تنمية عدد من القطاعات الأخرى التي تدخل ضمن محاور التنمية الشاملة.

- **مفهوم التنمية السياحية:** التنمية السياحية هي كل الإجراءات التي يتم بموجبها تسهيل الخدمات والأداءات السياحية لإشباع الحاجات والرغبات للسياح لتشمل الآثار الإيجابية المتوقعة والمدروسة مسبقا من توفير لفرض العمل، تحقيق التنمية المحلية، تحسين المستويات المثلى للدخل الفردي، وغيرها من مظاهر التنمية المستدامة. (رفيق، 2017، صفحة 72)

- **تعريف السياحة:** نظرا للتطور المشهود في مجال السياحة الذي رافق تطور الخدمات المختلفة وحركة النمو الإقتصادي العالمي يمكننا سرد عديد التعاريف نقتصر منها على ما يلي:

- تعريف الألماني جوبير فلرويلر: " السياحة ظاهرة إجتماعية وإقتصادية، تنبثق من حاجة الأفراد المتزايدة للراحة وتغيير المكان المعتاد، وهي مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الإتصالات بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي الإتصالات التي كانت ثمرة إتساع نطاق التجارة والصناعة، خاصة التقليدية منها وكذا تقدم وسائل النقل". (أحمد، 1998، صفحة 43)

- تعريف المنظمة العالمية للسياحة (UNWTO): ركزت المنظمة على السياحة الدولية حيث تعرفها على أنها " تشمل أنشطة الأفراد التي تشمل السفر إلى أماكن خارج أماكن تواجد إقاماتهم العادية أو الدائمة أو المكوث فيها لمدة لا تتجاوز 12 شهرا لقضاء أوقات متعة أو ممارسة أنشطة أعمال تجارية أو لغيرها من الأغراض". (منظمة التعاون الإسلامي، 2017)، وبالتالي فإن السائح يرتبط بالحركة والتنقل على إختلاف أهدافه أو غاياته، لذا فإن كل من يدخل موطنا غير محل إقامته الدائمة يعتبر سائحا في المنظور الإقتصادي.

1.4. دور السياحة التنموي في العالم:

تعتبر السياحة عاملا مهما في تحسين مستوى الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة في العالم، وهذا ما أكدته الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19) من خلال ما تراكم عنها من تداعيات وآثار سلبية مست بالإقتصاديات الكبرى في العالم، حيث بلغت الإيرادات العالمية المتأتية من السياحة حوالي 85 ترليون دولار أمريكي قبل الجائحة أي خلال سنة 2019، حيث مثلت السياحة 02 % من الناتج العالمي الإجمالي وهي نسبة متفاوتة من دولة لأخرى، سجل أعلى عائد بالإتحاد الأوروبي بما قيمته 542,42 مليار دولار ثم الو.م.أ 256,14 مليار دولار، أما المجموعة العربية فبلغ العائد الإجمالي للقطاع 107,95 مليار دولار، إحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا أما الجزائر فصنفت من الدول الأقل دخلا عبر العالم بعائد لم يتجاوز 200 مليون دولار. (فنيش و صونيا ، 2020)

إن للسياحة قدرة على التأثير في كثير من القطاعات الإستثمارية، من خلال دعم مستويات التنمية على إختلاف البيئة الإستثمارية المتاحة وتحقيق مساهمة نوعية في تحسين المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين. فنلاحظ أنها أساسية للإقتصاد بفعل ما تضخه عائدات القطاع السياحي من العملة الوطنية والعملة الصعبة في تفعيل الدورة الإقتصادية.

2.4. أثر القطاع السياحي على التنمية المستدامة في الجزائر:

التنمية السياحة تلعب دورا أساسيا في التنمية الإقتصادية حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على إقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بصناعة السياحة يؤدي إلى إنتقال الأموال من السائحين إلى أصحاب هذه الخدمات والسلع المشتغلين به، (علي، 2012، صفحة 21)

- **الأثر على اليد العاملة:**

بإعتبار أن القطاع السياحي قطاع منتج وله إهتمامات فإن اليد العاملة المؤهلة في القطاع السياحي تلعب دورا في تحقيق أعلى مستويات الدخل في حال استثمرت العمالة في المجالات الخدماتية المنتجة للخدمة السياحية إستثمارا حقيقيا، أما بالنسبة للجزائر فإن غالبية الناشطين في المجال السياحي يعملون في الميادين التسييرية على عكس تونس مثلا التي توظف غالبية الفاعلين في المجال الخدماتي، وفي الميادين المنتجة للخدمة السياحية وما يؤكد ذلك هو حجم العائدات من العملة الصعبة مقارنة بعدد العاملين، حيث نلاحظ أنه خلال سنة 2019 قد حققت تونس ما قيمته 2,30 مليار دولار بحجم عمالة قدرها 100 ألف موظف عكس الجزائر التي لم تتعدى 200 مليون دولار بعدد من الموظفين بلغ 320 ألف ناشط. والشكل التالي يوضح ذلك:

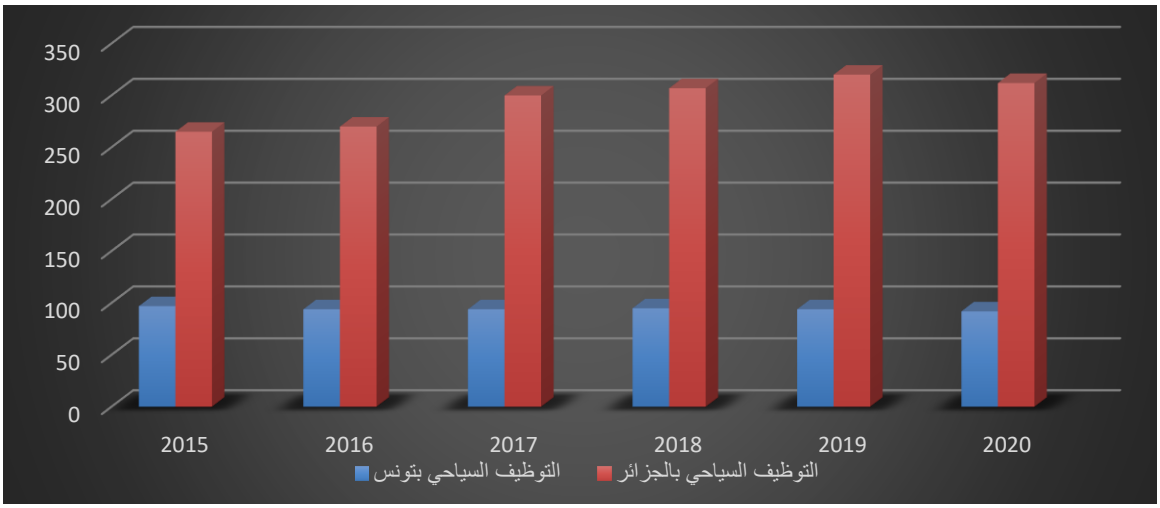

الشكل رقم 1: مدى مساهمة القطاع السياحي في كتلة العمالة بالجزائر وتونس

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة-الجزائر www.mta.gov.dz + الموقع الرسمي لوزارة السياحة-تونس www.tourisme.gov.tn)

- **بالنسبة لليد العاملة المتخصصة:** كل قطاع إستثماري يحتاج يد عاملة متخصصة تقنية، وأخرى تسييرية لذا فقد برمجت الجزائر عديد التخصصات التكوينية التي تدعم القطاع السياحي من خلال تخصصات تطلبها الخدمات السياحية، وفتح مدارس عليا وتخصصات في الجامعة الجزائرية تهتم بالفندقة والإرشاد والتسيير السياحي نشهد منها مدارس عليا للسياحة والفندقة.

- **بالنسبة سوق العمالة الموازية:** بإعتبار السياحة مرتبطة بالمواسم نظرا لإعتبارات مناخية وأخرى وظيفية فإنها من أهم القطاعات التي تمتص البطالة الموسمية من خلال توظيف العمالة أوقات الذروة السياحية.

الأثر على الفقر:

تتم التنمية السياحية عن طريق إقامة مشاريع صغيرة وأخرى متوسطة، وهذا النمط من الإستثمار يهدف لتدعيم الأسر في المناطق المعزولة والنائية خاصة أماكن تواجد الآثار والمناطق السياحية، حيث كشفت التقارير أن السياحة أحد أهم القطاعات المستقطبة لليد العاملة الموسمية وبالتالي تساهم في تحقيق الدخل الفردي الظرفي، مما يؤثر بالإيجاب على التقليل من معدلات الفقر. (محسن السكر، 1994)

- **الأثر على المنشئات القاعدية:**

فتح المجال أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصب في إطار التنمية السياحية المستدامة وكذا التنمية الشاملة ومن أهم مجال إهتمامات الصناعية السياحية نجد الصناعات التقليدية، حيث تدخل المنشئات السياحية في مدونة الإستثمارات العمومية للميزانية العامة للدولة ضمن المنشئات الإقتصادية والإجتماعية، وهي التي تشهد أكثر تخصيصا ضمن قوانين المالية في ميزانية التجهيز والإستثمارات العمومية.

- **الأثر على الدخل:**

السياحة أهم حاضنة للعمالة الخاصة، حيث تشهد الجزائر خوصصة ملحوظة للقطاع منذ بداية الإصلاحات الهيكلية سنة 1993، ونظرا لحجم اليد العاملة التي يتكفل بها (320.000 ناشط) فإن للقطاع السياحي الأثر البليغ على الدخل الفردي في المجتمع حيث يساهم بما يقارب 4,32 بالمئة من اليد العاملة في البلاد. (فنيش و صونيا ، 2020)

3.4. مؤهلات السياحة في الجزائر:

- المؤهلات الطبيعية

- **الموقع الجغرافي:** تحتل الجزائر موقعا محوريا يتوسط إفريقيا وأوروبا والمجموعة العربية، بالإضافة للإطلالة على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر أهم وجهة سياحية في القارات الثلاث (أوروبا، آسيا وإفريقيا)، حيث تقع الجزائر في موقع يتيح للسياح الأوروبيين والأفارقة والسياح العرب الوصول إليها بتكاليف متوسطة ويتمكنون من التعرف والتنزه في مجالات سياحية لا توجد في بلدانهم ولا توجد في عديد البلدان الرائدة في السياحة.
- **التنوع المناخي والبيئي:** عامل مهم في جذب السائح لإكتشاف التنوع الذي تعطي صبغة خاصة للمنطقة. حيث تتمتع الجزائر بثلاث أنواع من المناخ، وتنوع بيئي مفقود في كثير من دول العالم.
- **المساحة وتنوع التضاريس:** الجزائر الأولى عربيا وإفريقيا من حيث المساحة، ولها مؤهلات طبيعية للتخصص في السياحة الساحلية، الجبلية، والصحراوية.

- المؤهلات الثقافية والحضارية:

- **الآثار:** المكاسب التي تتمتع بها الجزائر من خلال سمعتها الأثرية في المنطقة تميزها عن كثير من الدول النامية، حيث توجد سبع أماكن تخدم السياحة الأثرية جزائرية، مصنفة ضمن التراث العالمي لليونيسكو (قصبة الجزائر العاصمة، الآثار الرومانية لجميلة بولاية سطيف، القصور الخمسة لوادي ميزاب بغرداية، المدينة الأثرية تيمقاد بمنطقة الأوراس، قلعة بني حماد بالمسيلة، الآثار الرومانية بتيبازة والتاسيلي ناجير بولاية إيليزي).

- **التعدد الثقافي:** الجزائر بنك لتعدد الثقافات في المنطقة، ورمز في المنطقة العربية والقارة الإفريقية لتعايش وتكامل الثقافات.

- المؤهلات المادية والبشرية:

- **البنية التحتية التي تخدم السياحية:** تتوفر الجزائر على بنى تحية سياحية ضرورية لنجاح السياحة منها ما هو موروث من الحقبة الإستعمارية ومنها ما تم إنجازه بعد الإستقلال، خاصة بعد الإنفتاح على إقتصاد السوق وفتح المجال أمام القطاع الخاص وقيام الحكومة خلال فترة الإصلاحات الهيكلية بخوصصة بعض الهياكل القاعدية التابعة لقطاع السياحة.
- **قدرة الإستيعاب للإيواء والفندقة:** القدرة كافية في الساحل وغير كافية في المناطق الداخلية والصحراوية.
- **توفر الطاقة على إختلاف أنواعها:** بإعتبار السياحة تعتمد بشكل أساس على التنقل لمسافات طويلة، والجزائر بلد شاسع ومترامي الأطراف وآثاره منتشرة عبر البلاد، فمصاريف النقل والتي تعمل بالطاقة تؤثر بصفة مباشرة على عدد السياح الوافدين للسياحة الأثرية خاصة، وبإعتبار الجزائر بلد بترولية فقد ساهم هذا العامل بشكل إيجابي في تنمية السياحة خاصة في المناطق الصحراوية ومناطق تواجد الآثار الدينية.
- **شبكات الإتصالات والأنترنت:** قطعت الجزائر أشواط كبيرة في مجال تكنولوجيا الإتصال وتم فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي إلا أن الخدمة غير كافية خاصة في المناطق المعزولة وهي مكان نشاط السياحة الأثرية.
- **البنية التحتية للمواصلات:** قطعت الجزائر أطوار معتبرة في شبكات المواصلات الطرقية والسكك الحديدية مقارنة بدول الجوار إلا أن هذا المؤهل لا يزال بحاجة ماسة لإعادة الاعتبار خاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب.
- **إتساع سوق العمالة: معدلات** البطالة المرتفعة نسبيا في الجزائر خير دليل على وجود سوق للعمالة كافي لتلبية طلبات القطاع السياحي وكل القطاعات المكملة له.

5. تحليل الجهود المبذولة لإحلال القطاع السياحي بديل إقتصادي:

برمجت الجزائر منذ بداية الألفية العديد من البرامج الإستثمارية التنموية لجميع القطاعات الإقتصادية وكذا البنية التحتية الإدارية والثقافية والإجتماعية بهدف الرفع من مستويات التنمية وتحقيق شموليتها، ومدى نجاح هاته البرامج مرتبط بتكامل القطاعات في عملية الإنجاز وتناسق الأهداف العامة، لكن في الفترة الأخيرة وخاصة بعد سنة 2014 عرفت البرامج التنموية المعلن عنها إنتكاسة لم يسبق لها مثيل، حيث أدت الأزمة الإقتصادية التي دخلتها البلاد بفعل إنهار أسعار البترول إلى تجميد غالبية المشاريع من قبل الحكومة القائمة في محاولة منها لتدراك الوضع لبعض المشاريع التي هي في طور الإنجاز، فشهد قطاع السياحة حالة استثنائية بالإبقاء على غالبية المشاريع التي هي في طور الإنجاز نظرا لأهميتها الإقتصادية في تحسين مستويات الدخل الوطني ومساهمتها في التقليل من مستويات البطالة والفقر والعمالة غير الرسمية، كما تساهم هاته المشاريع في تنشيط الدورة الإقتصادية من خلال تفعيل الإستهلاك والإستثمار وكذا خلق توازنات في ميزان المدفوعات في الجزائر وتعزيز مستويات إحتياطات الصرف من العملات الأجنبية الأكثر تداولا في الأسواق العالمية. لذا نجد أن أهم البرامج الإستثمارية العمومية أو التحفيزات الممنوحة للقطاع الخاص في المجال السياحي أو القطاعات الأخرى المتكاملة مع القطاع السياحي برمجت في إطار تفعيل البدائل الإقتصادية.

1.5. أسباب الاتجاه للبدائل الإقتصادية:

- الأزمات النفطية المتعاقبة:

- **أزمة 1986:** أدخلت الجزائر في أزمة مديونية خانقة وأثرت على مؤشرات التنمية الإجتماعية، حيث شهدت أسعار النفط أدنى مستوياتها منذ حرب أكتوبر 1973، حيث سجل خام مجموعة الدول المنتجة للنفط OPEC سعر 08 دولار للبرميل، وتعود الأسباب الرئيسية إلى سياسة الإغراق للأسواق الممارسة من قبل بعض أعضاء OPEC ، وكذا الو.م.أ، بريطانيا والنرويج في محاولة منها لكسر الأسعار والمحافظة على تبعية الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو لها في مجال التكنولوجيا، إذ أن غالبية الشركات الناشطة في مجال التنقيط البترولي في الدول العربية، فنزويلا، نيجيريا وإيران هي شركات أمريكية وبريطانية وفرنسية.
- **أزمة 1998:** تدهورت الأسعار العالمية للنفط إلى أدنى مستوياتها خاصة نهاية سنة 1998 ، لتمتد آثار الأزمة لسنوات بعد التدهور، حيث وصلت الأسعار إلى أدنى مستوياتها (أقل من 10 دولار أمريكي/برميل)، ويعود السبب الرئيسي للأزمة إلى الاضطرابات غير المسبوق في مستويات العرض والطلب لخام البترول في الأسوق العالمية نظرا لمحاولة بعض الدول رفع مستويات تنميتها الإقتصادية والإجتماعية بعائدات المحروقات، خاصة الدول العربية الخليجية والعراق التي كانت تعيش أزمات أمنية بفعل حرب الخليج، ليبيا بفعل العقوبات المفروضة عليها من قبل الغرب بسبب حادثة لوكاربي والجزائر التي كانت تحاول تجاوز الأزمة الأمنية خلال عشرية التسعينيات.
- **أزمة 2014: هي** أشد أزمة على الجزائر بعد 1986، حيث شهد العالم إفراطا في العرض لم يسبق له مثيل مما أدى إلى انخفاضا رهيبا في الأسعار ليصل على أدنى المستويات (27 دولار/ برميل شهر جوان 2014) ويعود ذلك للأسباب التالية:
  - ✓ تراجع سلطة وهيبة OPEC في تحديد مستويات الإنتاج والأسعار.
  - ✓ ظهور بدائل جديدة للبترول والغاز (الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة).
  - ✓ ظهر منتجين جدد في المجال، وإكتشاف حقول إنتاج أخرى.
  - ✓ إستعمال البترول في تحقيق المكاسب الجيوسياسية.

إن الأزمات النفطية المتتالية أثرت بشكل كبير على التنمية الإقتصادية في الجزائر وأدخلت البلاد في دوامة الإضطرابات الإجتماعية عديد المرات، لذا ركز السياسات التنموية من خلال البرامج الإستثمارية العمومية المسطرة في إطار الميزانية العامة للدولة على التنمية للقطاعات الإستثمارية المنتجة الثروة والمساهمة في إمتصاص أزمة البطالة في محاولة لإيجاد بدائل إقتصادية لقطاع المحروقات كي لا تصبح التنمية رهينة الأزمات والتقلبات في أسعار البترول التي تعتبر المحدد الأساسي لحجم العمليات الإستثمارية العمومية في الجزائر، حيث أن المحروقات شكلت نسبة 87,64% من إجمالي الصادرات لسنة 2021 .

2.5. ضرورة التوجه نحو التنمية المستدامة وتحقيق أهداف الألفية الثالثة:

بتاريخ 25 سبتمبر 2015 إتخذت هيئة الأمم المتحدة قرار للإنطلاق في برنامج عالمي تنموي آفاق 2030، يهدف لضرورة تحقيق تنمية شاملة، يستهدف بالأخص الدول الفقيرة والدول السائرة في طريق النمو، وهذه التنمية مستدامة تشمل تحقيق أعلى مستويات من التنمية الإجتماعية آفاق 2030 والمتمثلة في:

- **تسخير جميع القطاعات لمحاربة الفقر وخلق مناصب العمل:** ويهدف ذلك إلى.
  - ✓ القضاء على الفقر المدقع على المستوى العالمي.
  - ✓ خفض مستويات الفقر العادية إلى النصف.
  - ✓ إستحداث نظم وتدابير حماية إجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء. (أهداف التنمية المستدامة، 2022)

- **حماية النظم الإيكولوجية وتعزيز إستدامتها ووقف فقطان التنوع البيولوجي:** يكون ذلك بـ:

- حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وإستخدامها إستخداماً مستداماً.

- إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، وإستراتيجيات التنمية.

- إتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموارد الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام بحماية الأنواع المهددة ومنع إنقراضها. (أهداف التنمية المستدامة، 2022)

- ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، وضمان إستخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للإلتزامات بموجب الإتفاقات الدولية.

- **التنويع الإقتصادي:**

إن سياسات التنويع تنتج نموذجين أساسين. يقوم النموذج الأول على فلسفة إحلال الواردات من خلال هيمنة التخطيط المركزي والتركيز على السوق الداخلي وهيكل ميزان المدفوعات لتحديد فحوى السياسة الإحلالية، أما النموذج الثاني يعمل على إستراتيجية التنويع الإقتصادي التي أتبعتها كثير من الدول، والتي عرفت بسياسات ترويج الصادرات، حيث إتبعت هذه السياسات بشكل نموذج مرن من خلال إحلال الواردات لفترة محدودة، أما القطاع السياحي فيندرج ضمن السياسة الأولى كثيرا من خلال مساهمته في الحد من خروج السياح المحليين وهذا ما يعتبر إحلال لخروج العملة الصعبة. (صاري، 2019، صفحة 902)

3.5. القطاع السياحي ضمن برامج النمو الإقتصادي:

في إطار عصرنة النظم الميزانياتية وسياسة ترشيد النفقات، دخلت المالية العمومية للجزائر في مرحلة جديدة من التخطيط المالي حيث إنتقلت الميزانية من الأداء إلى ميزانية تعتمد على الفعالية للبرامج وتم بذلك الدخول في السياسة التنموية طويلة المدى وقطع الصلة بالمخططات قصيرة المدى، حيث شهدت البرامج التنموية التي تعتبر العصب الحساس في المجال الإستثماري في الجزائر عصرنة نوعية من خلال برمجة نموذجا جديدا للتنمية من بداية سنة 2015 حتى آفاق سنة 2030. وتمثل هذا النموذج في ثلاث مراحل إستثمارية عمومية وهي كالتالي:

- **برنامج توطيد النمو الإقتصادي المرحلة الأول 2015-2019:** تتمحور هذه المرحلة حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات بإتجاه المستويات المستهدفة أما القطاع السياحي فشهد برمجة خاصة يمكن توضيحها في الشكل المبين أدناه.
- **المرحلة الثانية من النموذج (2020-2025):** ستكون مرحلة إنتقالية هدفها تدارك الإقتصاد الوطني.
- **المرحلة الثالثة من النموذج (2026-2030):** وهي مرحلة إستقرار للبرامج التنموية.

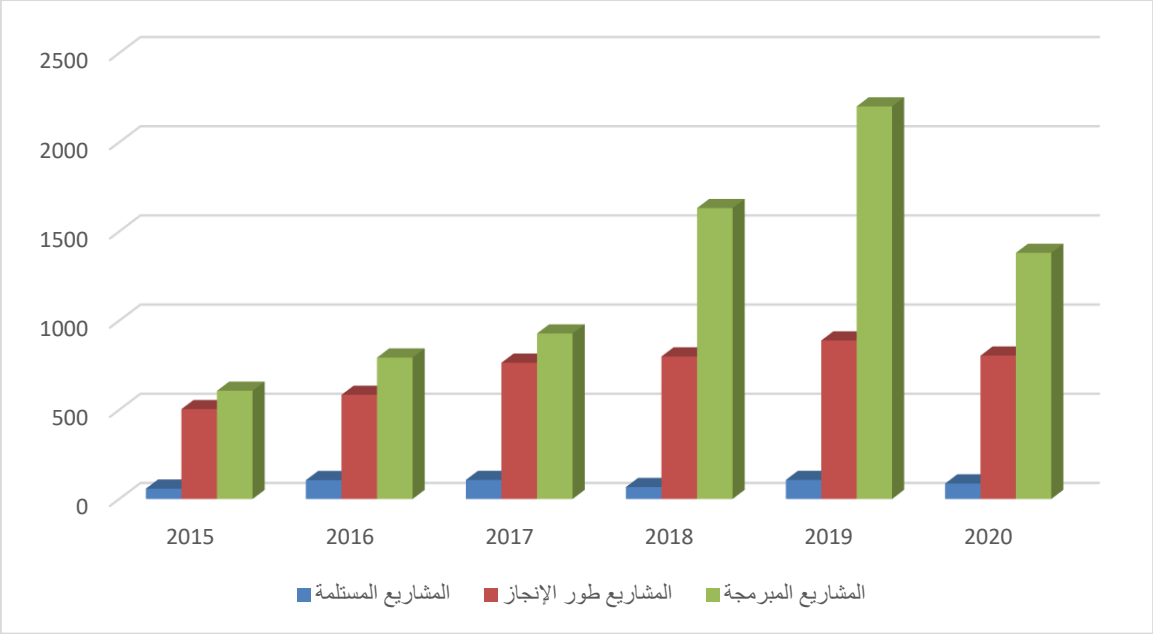

الشكل رقم 2: إجمالي المشاريع السياحية في إطارسياسة تطوير القطاع السياحي

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2020.

- **صناديق الإستثمار:** وهي برامج مخصصة لتنمية مناطق معينة أو قطاعات بعينها وأشهر هاته الصناديق الإستثمارية التي لها أثر مباشر علة التنمية السياحية وتركز علها الجزائر لتعزيز السياحة الداخلية لا سيما السياحة الصحراوية نجد: (القانون رقم 21-16، 2021)
  - برنامج خاص بتنمية مناطق الهضاب العليا.
  - برنامج خاص بتنمية مناطق الهضاب الجنوب.

إلا أن هذين البرنامجين تم دمجهما ضمن حساب تخصيص خاص واحد بموجب قانون المالية لسنة 2022 عرف بحساب التخصيص الخاص لتنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب.

- **برنامج تنمية البلديات:** هو عبارة عن مخطط شامل لتنمية البلدية، جدا لتكريس مبدأ لا المركزية.

تخطيط وتسيير البرامج الإستثمارية المحلية، مصادره المالية عبارة عن إعانات من الميزانية العامة للدولة لفائدة البلديات تصرفها في عمليات إستثمارية عمومية لفائدة التنمية المحلية والبنية التحتية، ويعتبر هذا البرنامج من أهم دعائم التنمية السياحية من خلال ما يوفره من مشاريع صغيرة تساهم في تفعيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- **الحسابات الخاصة (حسابات التخصيص الخاص):** هي حسابات لها مهام محددة من خلال تحديد

إيرادات ثابتة ونفقات موجهة، في إطار تحقيق التوازنات الكبرى للتنمية بين القطاعات وما بين المناطق، لذا عكفت السلطة التشريعية على التشريع لحسابات تخصيص خاص تهتم بالمجال السياحي.(عبد الرحمن، 2015)

- **أدراج قطاع السياحة ضمن السياسة الوطنية لخلق المؤسسات والتشغيل:**

عملت السياسات المبرمجة في إطار خلق المؤسسات وتوفير التشغيل على الإهتمام بالمؤسسات الخاصة الخدماتية منها، من خلال إدراج قطاع السياحة من أولويات البرنامج وذلك بتسخير صندوقين أساسيين لذلك:

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ).

- الصندوق الوطني للتأمين من البطالة (CNAC)

حيث شهد قطاع الصناعات التقليدية ولوجا غير مسبوق خلال الفترة الأخيرة ليصل إجمال الناشطين في المجال أكثر من 110.000 ناشط، وفيما يلي تفصيل تطور عدد العاملين في قطاع الصناعة التقليدية والحرفية في الجزائر للفترة (2010-2020) الذي شهد تحسنا ملحوظا:

الجدول رقم 1: تطور معدلات البطالة للفترة (2010-2020)

السنة	2010	2012	2014	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الناشطين	78.000	88.000	89.500	90.000	95.000	102.000	107.500	110.000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2020.

أما في مجال إنشاء ومسايرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسات العاملة في الجنوب ومناطق الهضاب العليا نجد صناديق سيادية لدعمها، أنشأت في إطار السياسة العامة لترقية وخلق المؤسسات الإنتاجية والخدماتية، يتمثل غالبية نشاط الكثير من هاته المؤسسات في مهام تدخل في خدمة السياحة الجزائرية منها الصناعات الخفيفة والصناعات التقليدية، الفندقة السياحية، الإطعام الخدمات السريعة، النقل العمومي للمسافرين، الوكالات السياحية ووكالات الحج والعمرة وغيرها من الإختصاصات،

أوكلت هاته المهمة لثلاثة صناديق إستثمارية ممولة وبتمويلات نهائية من ميزانية الدولة والمداخيل السيادية و: هي

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة.
- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI).

6. خاتمة:

إن السياسة السياحية المنتهجة في الجزائر مرتبطة بمدى نجاح السياسات الإستثمارية والإستراتيجيات التنموية العامة، حيث نجد أن السياحة قطاع يتكامل مع باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى إذ أن نمو القطاع هو في خدمة كافة القطاعات، وبالرغم من البرامج الإستثمارية والمخصصات المالية للسياحة في الجزائر إلا أن القطاع لم يستطع إلى يومنا هذا منافسة البلدان المجاورة أو الحد من التوجه للجزائريين السياح نحو وجهات خارج البلاد، حيث سجلت الجارة تونس إستقبال أزيد من خمسة ملايين سائح جزائري خلال سنة 2019 وهو رقم جد هام في تحقيق مستويات داعة للنمو الإقتصادي، وللتوازنات المالية، لذا فإن الإعتبارات التي يطرحها الواقع اليوم هو ضرورة اشراك جميع الفاعلين في الميدان مع ضرورة ضمان تكامل إقتصادي مع القطاعات المساهمة في إنتاج الخدمة السياحية أو التي تدعم المجال. وبفعل أزمات التي لا زالت تمر بها البلاد جراء الإختلالات والإخفاقات المتتالية في الأسواق العالمية للطاقة التي أدت بتدهور عائدات الريع البترولي في الجزائر خاصة بعد سنة 2014 التي تزامنت مع إنهيار رهيب في الأسعار، إذ أدى بإحتياط الصرف من العملة الصعبة في الجزائر إلى التآكل بسبب العجز الموازناتي المسجل سنويا بداية من سنة 2013 إلى يومنا هذا (من 201,43 مليار$ سنة 2013 إلى 42 مليار$ سنة 2021)، هذا ما فرض على الدولة الإستثمار في السياحات الحديثة في الآجال القريبة في إطار ديناكيمية قطاع السياحة بداية من سنة 2011 من خلال أجهزة تحفيزية وإجراءات قانونية وإمتيازات عينية خاصة المالية منها، و تسطير برامج إنمائية للسياحة للعمل على جعل هذا القطاع أهم البدائل لقطاع المحروقات.

- **النتائج المتوصل إليها:**
- القطاع السياحي يساهم في التنمية الشاملة في حال الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية والمؤهلات الطبيعية في إطار سياسات تنموية تشمل القطاع السياحي والقطاعات الداعمة له.
- عند مقارنة بحجم المخصصات المالية للقطاع المبينة في حجم البرامج العامة للتنمية الإقتصادية ودعم النمو مع واقع السياحة في الجزائر نتأكد أن فاعلية الإستراتيجية السياحية ليست في المستوى المطلوب.
- القطاع السياحي ساهم في إمتصاص معدلات البطالة والحد من مستويات الفقر وتحسين المستوى المعيشي للسكان، لكن حجم العمالة في القطاع غالبيته يدخل ضمن غير المنتجة للخدمة.
- ضرورة العمل بالتجارب الدولية الناجحة في الميدان السياحي خاصة العربية منها مع العمل على خلق شراكات إقليمية ودولية لتطوير المجال وتحقيق أمثل عائد من العملة الصعبة من خلال جلب السائح الأجنبي.
- ترقية السياحة الدينية والسياحة الجبلية في الجزائر خاصة بعد توفر الشامل للأمن في الوطن لا سيما المناطق الجبلية التي تتميز بالسياحة البيئية التنوع الإيكولوجي.
- التنمية السياحي ضرورة لتكون بديل إقتصادي لقطاع المحروقات وليست خيارا، حيث تعتبر ثاني بديل في الجزائر بعد القطاع الفلاحي.

السعي للتعريف بمؤهلات السياحة والصناعة التقليدية لمختلف مناطق الوطن من خلال إستخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال بالتنسيق مع مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية وإنجاز مختلف الدعائم الترقوية كالدليل السياحي والخريطة والمونوغرافيا.

7- قائمة المصادروالمراجع:

1. الجلاد أحمد. (1998). *التخطيط السياحي والبيئي بين النظرية والتطبيق*-الإصدار الأول. دار النشر عالم الكتاب. القاهرة.
2. القانون رقم 21-16. المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية لسنة 2022. *الجريدة الرسمية* العدد 100.
3. أهداف التنمية المستدامة. (2022). *برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*. تاريخ الإطلاع 05- 05- 2022، https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home
4. بودربالة رفيق. (2017). دور القطاع السياحي في التنمية الإقتصادية- دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن. *كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير*. جامعة أم البواقي. الجزائر.
5. حميد فنيش ، حديبي صونيا . (2020). السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات*. جامعة البليدة. الجزائر.
6. ساسي عبد الرحمن. (2015). ملخص عناصر تقييم نتائج حسابات التخصيص الخاص للخزينة من طرف مجلس المحاسبة. *مجلس المحاسبة الجزائري*.
7. سماعيل صاري. (2019). التنويع الإقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الأزمات النفطية الخارجية في الجزائر. *كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير*، جامعة سطيف. الجزائر.

8. فلاق علي. (2012). التنمية السياحية وأثرها على التنمية الإقتصادية المتكاملة في الوطن العربي. مجلة البحوث والدراسات العاليا. جامعة المدية. الجزائر.

9. مروان محسن السكر. (1994). *السياحة مضمونها وأهدافها*. سلسة الإقتصاد السياحي. الأردن.

10. منظمة التعاون الإسلامي. (2017). السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية. أنقرة، تركيا.